

مرة بالاسنان ومرة بالمتعوي ولما كان كلامه مبرهنا ان كل من طلق
يتمتع وكان له ما قبل الامتعة في ارفع ذلك التمتع بالتمتع
على بعض ذلك فقال **والتي** اي اللطيفة التي **يتمتع بها**
والحال انه كان قد فرغ من اصدافا فانه لا تمتعة لها الا ما قد
اخذت نصف الصداق مع بقا سلعها ومفهومه انما اذا لم
يفرض لها فان لها المتعة وهو لك كما قد متا وكذا لك الامتعة
للمتعة اي اذا دفعت العوض من عندها او رضيت به
ولا فلها المتعة لانها قد دفعت شيئا من مالي الاجل فراقها
من زوجها كراهية فيه فلا التمتع عند هذا المطلوب دفعه ما عدا
المتعة وبقيت المسائل التي لا تمتعة فيها مذكورة في الفصل
ثم شرع بتكلم على مسئلة كان لها نسب ذكرها
عقب يكاد التنويع ويبي وان مات الزوج عن زوجته
التي تمريضها ما سلفا والحال انه لم يبين بها قبل الميراث
منه اتفاقا لانه بالمقد صرح التوارث بينهما ولكن لا يصلح
لها عليه على المشهور ومفهومه كلامه انه لو فرض لها كالم
الصداق ايضا وهذا اذا فرض لها في الصحة اما اذا فرض لها
في المرض وكانت مسلمة حرة فلا يبي لها ثم صرح بمفهوم
قوله لم يبين بها افعال **ولو دخل بها** اي بالتي ما كان معها
وليفرض لها كان لها الميراث **صداق المثل** لانه فوت عليها سلفها
والسلعة الخالصة فانما تجب فيها القيمة وهي هنا صداق المثل وانما
يكون لها صداق المثل **ان لم تكن رضية** يعني معلوم اراد ان
تكن رضية باقل من صداق المثل قاله عبد الوهاب الا ان في
تزييله على النقص صعوبة **فمن نقلت** **تلك** على عيني
توجد

تجدد في المرأة يثبت للزوج والمراة بها فقال **وتقول** **الامر**
والنكاح **والنكاح** بالفتح بياض معروف وعلامته ان يصغر ولا يكبر
ظاهر كلامه ثبوت الرد بها ولو قل وهو لك على المشهور **وتقول** **الامر**
بدا الفرج وهو ما بين الرجل والامرأة وهو خمسة اشيا القرن
يسكنون الورد فيهما الخمسة تكون في فم الفرج والرقيق في فمها والوراثة
وهو التمام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر والافشاء وهو ان
يكون مثلك البول ومثلك الجماع واحدا والاستحاضة وهي
كما تقدم حرمان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع
والبحر هو ثقب الفرج واذا التكررت دعوى فبها فانها ظاهرها
كالخروج بوجها وكثيرها ثابت بالرجال وما كان بسائر جسدھا
غير الفرج اثبت بالنساء وما كان بالفرج فقال مالك وابن القاسم
يصدق وعن مالك ينظرها النساء **فان دخل الزوج بالتي**
من العيوب المتقدمة والحال انه لم يعلم به عند الدخول **ويبي** اي
دفع صداقها **وتزوج به** يعني كلامه انه يلزمه ان يدفع لها ما قبل الصداق
ثم يرجع به **عليها** ايها ان كان زوجها له ظاهره ولو كان معسرا او ابلج
الاب على المرأة لم يبي وهو كذلك اذا كانت غائبة حين التزوج اما
اذا زوجها بحضورها وكما العيب فليخبر الزوج في الرجوع عليها
او عليه فان رجوع عليها فلا رجوع لها على الوبي وان رجوع على الوبي
والوبي عليها **ولذلك** مثل رجوع الزوج على الارب في الحكم ان كان
الذي **زوجها اخوها** فانه يرجع عليه وتنصيبه على الارب لا يبي
ليس للاختصاص بل مراده بذلك كل ذي قريب لا يخفى على عيب
المرأة وظاهر كلامه انه يرجع عليه ولو كان غائبا غيبة بعد له بحيث
تخفى عليه خبره وهو كذلك عند اشمس وقال ابن حبيب يخلف
تزوج اي عليه فانه يرجع عليها مثلا رجوع لها على الوبي تكن اذا رجع عليها
وان رجوع على الوبي رجوع عليه مجببه وقال بعضهم انه ينبغي ان تزوج من اخف منه رجوعا
منها اخف منه الرجوع او الوبي لئلا يمرضها المقنع عن صداق وقد ذكره بعضهم في المسئلة
المتقدمة اعني ما اذا زوجها ما ابوها مثلا في متكا حاضرة المقنع انه عدوي

تجدد في المرأة يثبت للزوج والمراة بها فقال
وتقول الامر والنكاح
والنكاح بالفتح بياض معروف وعلامته ان يصغر ولا يكبر
ظاهر كلامه ثبوت الرد بها ولو قل وهو لك على المشهور
بدا الفرج وهو ما بين الرجل والامرأة وهو خمسة اشيا القرن
يسكنون الورد فيهما الخمسة تكون في فم الفرج والرقيق في فمها والوراثة
وهو التمام الفرج بحيث لا يمكن دخول الذكر والافشاء وهو ان
يكون مثلك البول ومثلك الجماع واحدا والاستحاضة وهي
كما تقدم حرمان الدم في غير زمن الحيض وهي تمنع من كمال الجماع
والبحر هو ثقب الفرج واذا التكررت دعوى فبها فانها ظاهرها
كالخروج بوجها وكثيرها ثابت بالرجال وما كان بسائر جسدھا
غير الفرج اثبت بالنساء وما كان بالفرج فقال مالك وابن القاسم
يصدق وعن مالك ينظرها النساء فان دخل الزوج بالتي
من العيوب المتقدمة والحال انه لم يعلم به عند الدخول ويبي اي
دفع صداقها وتزوج به يعني كلامه انه يلزمه ان يدفع لها ما قبل الصداق
ثم يرجع به عليها ايها ان كان زوجها له ظاهره ولو كان معسرا او ابلج
الاب على المرأة لم يبي وهو كذلك اذا كانت غائبة حين التزوج اما
اذا زوجها بحضورها وكما العيب فليخبر الزوج في الرجوع عليها
او عليه فان رجوع عليها فلا رجوع لها على الوبي وان رجوع على الوبي
والوبي عليها ولذلك مثل رجوع الزوج على الارب في الحكم ان كان
الذي زوجها اخوها فانه يرجع عليه وتنصيبه على الارب لا يبي
ليس للاختصاص بل مراده بذلك كل ذي قريب لا يخفى على عيب
المرأة وظاهر كلامه انه يرجع عليه ولو كان غائبا غيبة بعد له بحيث
تخفى عليه خبره وهو كذلك عند اشمس وقال ابن حبيب يخلف
تزوج اي عليه فانه يرجع عليها مثلا رجوع لها على الوبي تكن اذا رجع عليها
وان رجوع على الوبي رجوع عليه مجببه وقال بعضهم انه ينبغي ان تزوج من اخف منه رجوعا
منها اخف منه الرجوع او الوبي لئلا يمرضها المقنع عن صداق وقد ذكره بعضهم في المسئلة
المتقدمة اعني ما اذا زوجها ما ابوها مثلا في متكا حاضرة المقنع انه عدوي